بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع السادس

المعقود مساء يوم الاربعاء

٥ من ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ، ١١ من سبتمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع السادس

المعقود مساء يوم الاربعاء

٥ من ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ، ١١ من سبتمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية، الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين عصراً، برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٦) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

بسم الله الرحمن الرحيم

نستأنف الجلسة، أمامنا ثلاث موضوعات ننتهى من أحدها وسنوزع الآن الجداول المقارنة بين مواد الدستور المعطل والتعديلات التى وردت عليه من لجنة العشرة، سنوزع كالمعتاد لأنه قد تكون وزعت على النصف والنصف الآخر لا، فلضمان الأمر أن هناك أمراً مسجلاً بتوزيع هذا المستند على الجميع، الموضوع الثانى،السادة مقررو اللجان سنستمع لهم بعد قليل، الآن نستأنف النقاش العام ونبدأه بفضيلة المفتى.. تفضل.

السيد الدكتور شوقى علام:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة ستكون فى فقرتين، يسبق هاتين الفقرتين شكر وتقدير لرئاسة اللجنة وللسادة الأعضاء على ما أبدوه من أفكار قيمة فى الجلسة الأولى وهى أفكار محل تقدير ويجب أن تسجل، وأن يعمل بها عند صياغة النصوص المعدلة لدستور ٢٠١٢، لكن السؤال يأتى هل نحن فى حاجة إلى نص أو نصوص أم نحن فى حاجة إلى ثقافة حسن تطبيق النصوص، الواقع نحن فى حاجة إلى الأمرين معاً، نحن فى حاجة إلى نصوص تبين لنا حقيقة الدولة ثم تعالج من ناحية أخرى بناء الإنسان المصرى، والنصوص التى تبين حقيقة الدولة وتبين شكلها ينبغى أن تنصب على تعريف هذه الدولة أولاً، ثم بعد ذلك تبين السلطات التى يناط بها أمر هذه الدولة، والتمييز بين هذه السلطات أو ما يعرف بمبدأ الفصل بين السلطات، بل ونحبذ أن يكون هناك تنسيق فى داخل السلطة الواحدة بحيث لا يطغى عمل على عمل آخر، ثم فى شكل الدولة نحن لا نريدها دولة دينية بحال، ففكرة الدولة الدينية فى سياقها التاريخى غير مطروحة فى الفكر المصرى تقريباً فى تاريخه كله، لم يأت على الدولة المصرية فى وقت من الأوقات أن كانت دولة دينية، ومع أن الدستور المصرى من قديم منذ دستور ٧١ إلى وقتنا الحالى، وقد نص فى مادته الثانية أن مبادئ الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى

للتشريع ومن قبل ذلك نص على أن الإسلام هو دين الدولة، ومع ذلك لم تنحرف الدولة إطلاقا إلى الدولة الدينية، فنحن مطمئنون إلى أن الدولة ليست بهذا الشكل الذى يتخوف منه البعض، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً فضيلة المفتى.

السيدة الأستاذة صفاء زكى مراد:

شكراً سيادة الرئيس، إتصالاً مع ما أبداه السادة الزملاء الأفاضل الذين تحدثوا عن تعظيم حقوق المواطنين وحرياتهم، أنا أرى أن هناك مجموعة من المبادئ العامة التى يجب أن تراعى عند وضع الدستور، وأنا سأركز على مبدأين من هذه المبادئ، المبدأ الأول هو إحترام الاتفاقيات والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، بأن يجب النص فى الدستور على أنه لا يجوز لأى قانون أو قرار أو لائحة مخالفة التزامات مصر الدولية فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإعلان الحق فى التنمية، والاتفاقيات الدولية بشأن حقوق العمال وحقوق المرأة، والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، يتفرع عن هذا المبدأ أمران، الأمر الأول خاص بحدود التنظيم القانونى لما يقرره الدستور، وهنا أفضل أنه فى الحالات التى تحيل فيها مواد الدستور إلى القانون يجب ألا يترتب على هذه الإحالة أى مساس بأصل هذا الحق، أو تعطيل نفاذ هذا الحق، فإذا نصصنا على هذا الأمر فى الدستور فهذا سيكون بمثابة ضمانة لهذه الحقوق والحريات، الأمر الثانى، أيضا الذى يتفرع عن هذا المبدأ، احترام الاتفاقيات والالتزامات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، هو مبدأ الخضوع لرقابة القضاء، فيجب أن تشمل الرقابة القضائية الأعمال والقرارات الإدارية كافة، وأقترح أن ينص صراحة فى الدستور على أنه لا يجوز أى تنص القوانين على أن تحصين لأى عمل أو قرار إدارى من رقابة السلطة القضائية.

المبدأ الثانى، من المبادئ التى يجب أن تراعى عند كتابة الدستور هو مبدأ المساواة وتجريم التمييز، المساواة وتجريم التمييز وأيضاً المبدأ الثالث الذى أود أن يتضمنه الدستور هو توسيع نطاق الديمقراطية

الشعبية من خلال التوسع فى تطبيق مبدأ انتخاب القيادات فى الجامعات والمستشفيات والمصالح المختلفة وانتخاب مجالس شعبية للمراقبة والتوجيه فى كل منها، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ محمد راشد أبو الوفا:

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً، نحن نشكر لجنة الدستور، على أساس أنه لأول مرة يتم الاهتمام بالصعيد ويمثل فى اللجنة من يتحدث عن الدستور، قطاع العمال والفلاحين قطاع عريض، نرجو الاهتمام به فى الدستور القادم، حيث إن الفلاح همش لأكثر من ثلاثين عاماً وكان يجار عليه فى حقوقه الدستورية، لذا نرجو فى الدستور القادم أن يعرف من يكون الفلاح، على أساس أن الفلاح لا يتم الجور على حقه فى الدستور، من هو الفلاح؟ من يفلح الأرض ويزرعها وليس له مصدر رزق غير ذلك وموطنه الانتخابى فى القرية التابع لها، ولذلك نحن الفلاحين نتمسك بجميع حقوقنا فى الدستور القادم وخاصة نسبة الـ٥٠٪، كما نرجو الاهتمام بقطاع الصعيد عامة، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً.

السيد المهندس أسامة شوقى:

شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة هناك جزئية أنا مهتم أن أتكلم عنها، وهى تغطى جزءاً مهماً وهى صلاحية الدستور، نحن نتكلم فى حلم ، إلى كم سنة ؟؟ ١٠ سنوات؟ ١٥ سنة؟ ٢٠ سنة؟ أنا فى الحقيقة أرى أن نضع آلية لمتابعة ومراجعة نصوص الدستور على فترات زمنية محددة لنجعل هناك صيانة لصياغة الدستور، مثل صياغة القوانين، معظم القوانين فى الحقيقة فى مجالات التطبيق المختلفة ليس لها (validity) صلاحية. الدنيا تتطور وتتحرك إلى الأمام كثيراً ونحن فى الحقيقة نحن نستمر فى متابعة نصوص قانونية

ونصوص دستوريه من أزمتة طويلة بعض الشيء، ربما هذا مدخل غريب إنما أنا أنظر إليه من نظرة أن هذا عقد اجتماعى، أى عقد له صلاحية (validity)، له فترة صلاحية ولابد أن ينظر إليه كل فترة محددة.

النقطة الثانية، من الذى يدير هذا العقد، إدارة العقد هذه نقطة فى منتهى الأهمية يجب أن يكون هناك من يكون صاحباً لهذا الموضوع، يأخذ نوعاً من التفويض كل فترة ممكن تكون لجنة تتابع تطوير القوانين والنصوص الدستورية بما يحافظ على التوازن وعلى التطور الذى يحدث فى مجالات الحياة المختلفة، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، هى فكرة جديدة تأتى من المهندسين، صيانة الدستور ليس صياغة الدستور، إنما الصيانة الدورية للدستور، فهى فكرة تحتاج إلى نقاش ففيها عنصر جدى وعنصر طريف فى نفس الوقت، صيانة الدستور.

السيد المهندس محمد زكى السويدى :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس، أنا عندى فقط نقطة تعليق، أن الدستور مفروض أنه يمثل جميع طوائف الشعب. فالتمييز فى الدستور، وأننا نذكر فئة معينة فى الدستور، أنا أراها شيئاً غير مضبوط، لأنه ليس شرطاً أن يكونوا ممثلين معنا هنا، المفروض عندما نقوم بعمل نظام فى الدستور يكون نظاماً به عدالة اجتماعية أضمن أن الحكومة تؤدى خدماتها، تؤدى واجبها طبقاً للمعايير الدولية، فلا يوجد تعليم مجانى وهو ليس تعليماً، لا يقول لى صحة وهو فى الحقيقة ليس صحة، لابد من وجود معايير، وهذا ما يجب أن نتفق عليه وهذا هو دور الحكومة الأساسى، عندما أكون عادلاً فى أداء واجبى نحو المواطنين سأخرج كفاءة عالية من كل فئات المجتمع بدون تمييز وبدون أن أميز فئة على فئة من البداية، ومن ثم أتيح الفرصة للمرأة أن تعمل وللطبيب أن يعمل وللعامل أن يبدع وبالتالى سأساعد على أن تكون الدولة فعلاً مبنية على أساس عدالة اجتماعية.

النقطة الثانية، حضرتك هى تحرير السلطات الرقابية، الدولة المفروض أن يكون دورها الحقيقى أن تقوم بعمل سياسات وتشريعات، لو لم يكن عندها السلطة الرقابية مستقلة عن القائمين على السياسة فهنا سيكون هناك تدخل من الدور الفعلى للسلطات الرقابية، عملية التمثيل فى الانتخابات، عندنا الانتخابات تمثل بالتمثيل الجغرافى وهو لا يعبر حقيقة عن جموع الشعب لأن عملية التمثيل فى الحقيقة ليس بعدد السكان، سأعود مرة أخرى وأؤكد لسيادتك نريد أن نخرج خارج عملية التمييز، نحن نتكلم عن ضرورة أن تقوم الدولة بدورها نحو عدالة اجتماعية حقيقية، رغيف عيش نظيف، خدمة صحية سليمة طبقا لمعايير من يخالفها فهو يخالف الدستور، وهذا ما أستطيع أن أحمى به المجتمع فى المستقبل، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور سعد الدين الهلالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

لا أعتقد أن أحداً من أعضاء اللجنة الموقرة أو من أبناء الشعب المصرى العظيم لن يزايد على صاحبه فى دينه، أو فى وطنه، ومجال المزايدة أعتقد بالنسبة للدين فى الآخرة كل واحد منا سيرى عمله بين يدى الله عز وجل، وفيما يتعلق بأمر سلامة النية والاخلاص ، وأما فى المزايدة فى الوطن فأعتقد أن مكانها فى خارج مصر، عندما نـــرى أى هجوم على مصر عندئذ تظهر الوطنية فيمن يدافع عن مصر فى خارجها لا بين أبنائها، أعتقد أيضاً أن الدستور يجمع المبادئ العامة التى يجتمع عليها المصريون دون الدخول فى التفاصيل الخلافية، فلنترك للشعب حريته ولكن القاسم المشترك هو الذى يكتب، واللجنة الموقرة لجنة العشرة السابقة وقد قدمت مشروعاً من أجمل المشروعات التى تكلم فيها كثير من الأعضاء الأفاضل، وكلها مدونة فى مسودة المشروع المقدم من لجنة العشرة فى التعليم ، والصحة ، ورفع مستوى المعيشة، وغير ذلك، لكن فى باب القاسم المشترك بين المصريين يجتمعون فى المبادئ العامة للشريعة الإسلامية وهى التى ينطبق عليها القاعدة الفقهية "لا إنكار فى المختلف فيه والإنكار فيما لم يختلف فيه " أى فى الإجماع فى المسائل الإجماعية هنا

محل إنكار ولكن فى المسائل الخلافية لا إنكار فى المختلف فيه، من أجل ذلك كانت مبادئ الشريعة الاسلامية هى الأصل أن تدون فى المادة ولا يصح أن تكتب الشريعة لأن الشريعة تحتمل خلافات كثيرة، لكن أخطر ما سمعت هنا هو من نادى باعتبار الأزهر هيئة دينية، هذه خطيئة دينية، لأن الأزهر هيئة فى العلوم الدينية وهناك فرق بين الدين كنص كتاب وسنة لالبس فيه، وبين فهم الكتاب والسنة، وهو الفقه الذى يؤخذ منه ويرد عليه، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور محمد عطية الفيومى:

شكراً سيادة الرئيس، بعد ثورة يناير ويونية، أصبح علينا مسئولية تاريخية هامة جداً، نحن نريد أن نعمل دستور "الحلم" دستور "الأمل" دستور دائم يستمر سنوات طويلة دون تعديل، أنا أحلم أن تكون نصوصه قصيرة، دون تفاصيل ذات تعبيرات واضحة، عامة، مجردة، لا تكون قيداً على المشرع بقدر كونها إطاراً عاماً يتحرك فيه، أنا نفسى أنا أن يكون الدستور مواده أقل فى عددها وأنا سأضرب مثلاً فى أنه يمكن اختصارها أننا لدينا فى الباب الخاص بمجلس الشعب ٣٨ مادة فيها تفاصيل كثيرة ممكن أن تترك للقانون، يعنى مثلاً الرقابة البرلمانية عن السؤال مادة، عن طلب الإحاطة مادة، عن الاستجواب مادة، عن نتيجة الاستجواب مادة، عن طلب المناقشة مادة، ممكن جداً أن يتم دمج كل هذا فى مادة واحدة هى مواد الرقابة البرلمانة ويترك الأمر والتفصيلات للقانون، وهكذا الحال فى مواد الدستور الأخرى، فأنا أرغب فى دستور مواده قليله تحفر فى القلوب لأنه سيكون دستور الأمل ودستور المستقبل، أنا أرجو من زملائى وعلينا مسئولية أن نعمل دستوراً يرسخ للدولة المدنية الحديثة الديمقراطية التى تقوم على أساس المواطنة، لا يسمح فيها بنشاط سياسى على أساس دينى وهذه مسألة مهمة جداً، العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص يجب أن تكون منهجاً فى جميع اللجان فى كل نصوص الدستور لأن ذلك لن يتعلق بنص واحد أو نصين، فكل نصوص الدستور يجب أن نضع أمام أعيننا تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، نحن جميعاً

متفقون على أن مصر لا يصلح بها إلا النظام الرئاسى فى هذه المرحلة لأننا لا نقدر على ترف النظام البرلمانى والخلافات التى تحدث فيه ولكن يجب فى سلطات الرئيس أنها تقيد، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً، الرسالة وصلت وأهمها الدستور "الحلم" .. سنرى..

السيد اللواء على عبد المولى:

شكراً سيادة الرئيس، والحقيقة أنا إذا كنت أمثل هيئة الشرطة فى هذه اللجنة الموقرة، فهيئة الشرطة فى كل بيت فى مصر تمثل وجدان الشعب المصرى أمينة على أداء رسالتها فى الأمن والأمان، لذا فسوف اتحدث باسم الشعب المصرى وليس باسم هيئة الشرطة فقط، وبالتالى جميع النصوص التى سأتحدث عنها تؤكد عقيدة الشرطة الجديدة والتى عادت إلى الشعب فى ٣٠ يونية، فتحية لثوار ٣٠ يونية الذين أعادوا الشرطة للشعب بعد أن أخذت منه عنوة فى فترات سابقة، فى الحقيقة حتى لا أطيل أنا أتكلم عن تقرير الحقوق والحريات، الحق فى الحياة الآمنية، حرية الإنسان فى خصوصيته، الحق فى بيئة نظيفة، الحق فى التعليم والحق فى الصحة وغير ذلك، وبالتالى هذه الحقوق والحريات يحميها الدستور وهناك أداة لحماية النصوص الجامدة فى قوالبها عندما تثار فى التطبيق عن طريق تشريع أو لائحة يخالف الدستور وعندنا المحكمة الدستورية العليا بكل جلالها وقدرها، نؤكد على قدسية القضاء ونؤكد على استقلاله لأنه حماية للشرطة وحماية لكل فئات الشعب، أيضاً لابد من المطالبة بأن تكون الشرطة هيئة وطنية ولاؤها للشعب، الولاء للشعب سوف يحمى جهاز الشرطة من أى استقطاب من أى تيارات سياسية قادمة فى أى فترة من الفترات، وبالتالى عندما نتحدث عن نصوص، أرجو ألا تضن اللجنة علينا بعض النصوص التى تؤكد فى الحقيقة هذا الولاء للشعب وفق عقيدتها الجديدة، أيضاً لابد من التأكيد على أن كل حق يقابله واجب، وبالتالى هناك فرق بين ممارسة الحق وتجاوز هذ الحق إلى الفوضى، لابد أن نؤكد فى هذا الدستور حماية الحقوق والواجبات الملقاة على كل منا حتى ننتقل إلى الصورة الجميلة التى نرجوها لمصر جميعاً، فى النهاية أنا أقدم كل الشكر للقوات المسلحة على دعمها فى فترة من أخطر فترات التحول الوطنى فى مصر، شكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور محمد الشحات:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس، حضرات السادة والسيدات أعضاء اللجنة الموقرة، الحقيقة هناك بعض الخواطر حول الدستور الحالى الذى نحن بصدده، سريعاً سريعاً وبصورة تلغرافية، أنا مهموم بالفعل بما يحدث فى المنطقة العربية ونحن كلنا شهود على ذلك، وهذه أمانة أيضاً تتحملها هذه اللجنة الموقرة من منطلق أهمية أن نعبر عن نبض هذا الشعب وهذه الأمة، هذا التعبير يقتضى منا أن مصر منذ أن عرفها التاريخ أنها دولة ذات سيادة وموحدة، أنا أقترح وأرجو أن يتم النص على أنها دولة مركزية، فهى منذ أن وحدها مينا وحتى الجيل الذى نحن فيه الآن ومصر أمانة فى أيدينا يجب أن تبقى مركزية، صحيح أن هناك تنوعاً وأن هذا التنوع ينبغى أن يكون للإثراء وليس لأن يكون للفرقة فهذا بأيديلوجية وذاك بأيديلوجية أخرى وكل منا يحاول أن يعلو بأيديلوجيته على الجميع، أيضا مصر دولة موحدة وموحدة، وهى موحدة منذ إخناتون، فمصر عرفت التوحيد منذ عصر إخناتون، وهذه الحقيقة تعنى أن هوية مصر الدينية، لأننا شعب متدين، ينبغى أن تبقى هذه الهوية وبالتالى هويتنا نحن المسلمين باعتبارنا الأغلبية وكمسيحيين باعتبار إخوتنا نسيج هذا الوطن، ينبغى أن نحافظ على هذه المادة الثانية وأعتقد أنها لا تثير أى خلاف أو جدل بيننا جميعاً أن الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيس للتشريع.

أيضاً نقطة هامة هنا ياسيادة الرئيس، حضرات السادة الموقرين والسيدات الموقرات، هنا مهم جداً للغاية أن نقول إننا ينبغى إعادة بناء الشخصية المصرية، فقيمة الدستور أنه يرصد إعادة بناء الشخصية المصرية، الشخصية المصرية المسحوقة هذه الشخصية المصرية التى عانت طويلاً، عانت طويلاً لا أقول منذ انتهاء العصر الملكى عندما آل الأمر للمصريين، المصريون عانوا كثيراً، المصريون يتطلعون إلى هذه اللجنة وكفانا، نريد الاستقرار لهذا الوطن، نريد إعادة بناء هذه الشخصية بمعنى أن هذا الدستور إذا كان يعمق

الأصالة فإنه يجسد الحاضر الذى أعلنت عنه ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونية ولكنه فى ذات الوقت أيضاً يستشرف الحلول الفعالة للمستقبل، الحلول الفعالة أن أرصد المشكلات، فبناء هذه الشخصية هى المحورية التى يمكن أن تبنى مجتمعاً قوياً وهذا بالتأكيد يحتاج إلى مبادئ عادلة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ يسرى معروف:

شكراً سيادة الرئيس، سأحاول ألا أكرر الكلام الذى أثاره الإخوة الزملاء، ولكننى سأتكلم فى نقطة مهمة جداً وهى المصداقية، المصداقية هى التى ستوصل لنا هذا الدستور إلى كل بيت فى مصر لو الناس فعلاً صدقتنا سنكون قد نجحنا، نحن من الممكن أن ننتج دستوراً جيداً جداً جداً ولكن الناس لا تفهمه ولا يصل إليها، العامل البسيط المواطن المصرى البسيط، والذى كنا قد فقدناه فى الفترة الماضية واستغلها بعض الانتهازيين استغل الفجوة التى كانت بين الدولة والمواطن البسيط فى أن يتوغل للمواطن ويحاول أن يسمم أفكاره تلك الأفكار التى نعانى منها حتى الآن، هذه الفجوة لن يملأها سوى العدالة الاجتماعية الحقيقية وليس الشعارات، لابد أن نتعامل مع المواطن والعامل ليس من أبراج عالية ولكن من داخله، وسأوضح ذلك من خلال مثال بسيط، المواطن المصرى البسيط فى الأسرة البسيطة عندما يصاب أحد أفراد هذه الأسرة بمرض خطير وليكن مرض السرطان مثلاً، ليتخيل معى أعضاء اللجنة الموقرة ماذا تتمنى الأسرة لهذا المصاب بهذا المرض، لا تتمنى له الشفاء ولكن تتمنى له سرعة الموت، نعم سرعة الموت، حتى لا تترف هذه الأسرة وفى النهاية أيضاً سيموت لو لم يصل العلاج فى كل بيت فى مصر بنفس القدر من المساواة وإذا لم يصل التأمين والرعاية الصحية لكل مواطن فى مصر، وإذا لم تصل العدالة والمساواة فى التوظيف وفرص العمل والحياة الكريمة لكل بيت فى مصر من هؤلاء الذين لا نراهم حيث يسكنون فى المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة فى الإسكندرية وفى القاهرة وفى كل ربوع مصر عندئذ نحن لن نكون نجحنا.

النقطة الثانية، التى أريد أن أشير إليها لابد أن يشير الدستور لكيفية اختيار الوزارات نحن عندما نختار الوزارة هى ليست تورتة يتم توزيعها على الأحزاب السياسية لابد أن يكون هناك معيار الكفاءة فمثلاً وزير العمل أضع معياراً ياجماعة أنا أريد وزيراً يحقق لى ١، ٢، ٣، .. أيا كان هذا الشخص الذى يحقق لى هذه المعايير وأولها مثلاً البطالة، وأنا أعينه فى الوزارة بدون الانتماء إلى أى أحزاب ويكون هذا معيارنا.

النقطة الثالثة، التى أريد أن أشير إليها وهو طلب والتماس للقوات المسلحة بدورها الوطنى، لابد أن تزيد هذا الدور كما فى دساتير سابقة –لا يستحضرها عقلى الآن– أن المجند الذى يدخل الجيش أو الشرطة لمدة ثلاث سنوات، أنا ممكن أستغل هذه الفترة للمواطن الذى لم يتعلم أن أمحو أميته وأعلمه خلال السنوات الثلاث، ويخرج مواطناً صالحاً يفيد المجتمع ويفيدنا جميعاً، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً.

السيد المستشار جميل حليم:

شكراً سيادة الرئيس، أنا مثلما قالت الأستاذة أنضم لزملائى فى المبادئ حتى لا أكرر مثلما قالت الأخت الفاضلة منى، أريد أن أؤكد أننا جميعاً مثلما تكلمنا نسعى للدولة المدنية، الحديثة، الديمقراطية، نحن نرفض وننبذ الدولة الدينية، ولكن بالإضافة إلى المبادئ التى سبقنى كل زملائى فى الكلام عنها، أنا عندى نقطتان أود التأكيد عليهما، فى مبدأ المساواة بين أبناء الوطن الواحد، بلا تمييز فى كافة الحقوق ولكننى أناشد زملائى فى لجنة نظام الحكم بوضع المرأة، إننى أطالب بوضع متميز للمرأة، وهذا بلغة القانون نسميه تمييزاً إيجابياً وأغلبية الدساتير عندها تمييز إيجابى للمرأة، للأقليات، للشباب، هذا لا يعتبر إخلالاً بمبدأ المساواة، لذلك أنا أطالب بأن يكون للمرأة وضع متميز، لأن ثقافة الشارع للأسف فى الانتخابات وكلنا نعلم أنه دائماً الاتجاه إلى انتخاب الرجل ويبقى تمثيل المرأة تمثيلاً ضعيفاً، لذلك إذا أوجدنا نصاً صريحاً فى الدستور بأن يكون هناك وضع متميز للمرأة وليكن ٣٠٪ من المقاعد للمرأة فهذا وضع متميز ونسميه تمييزاً إيجابياً.

النقطة الثانية، ونحن بصدد بناء الدولة المدنية الحديثة أنا أطلب من زملائى النظر فى الغرفة الثانية للتشريع وهو مجلس الشورى، لأن حسب المسودة الموجودة معنا، ألغى منها مجلس الشورى فى حين معظم الدول المتقدمة تسعى إلى وجود غرفتين للتشريع، وأنا قمت بعمل إحصائية، يوجد ٧٧ من الدول المتقدمة فيها غرفتان للتشريع، ولكن هذا لا يمنع أن يوضع شروط واختصاصات لمجلس الشورى تكون مختلفة عن مجلس الشعب وهذا يثرى الناحية التشريعية، لذلك أنا أطالب زملائى بإعادة النظر فى وجود مجلس الشورى ووضع اختصاصات له، وأؤكد أيضاً على استقلال السلطة القضائية والتأكيد على أمن وأمان الوطن، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة أعضاء اللجنة الموقرة تحية طيبة وبعد، حقيقة لا أود أن أتحدث مثل من سبقونى من زملائى ممثلى العمال والفلاحين عن مادة واحدة بالدستور وهى مادة ٥٠٪ للعمال والفلاحين، ولكن عندما شرفنا أن نمثل فى لجنة الخمسين، جئنا لندرس معكم ومع أطياف الشعب المصرى جميع مواد الدستور، فجميع مواد الدستور تخص الفلاحين والعمال وجميع أطياف الشعب المصرى، ومن السابق لأوانه أن نختلف على مادة الـ ٥٠٪ دون أن نبدى أسباب لجنة العشرة التى أوصت بإلغاء نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، ويعتبرها الفلاحون حقا مكتسباً لهم منذ أكثر من ٥٠ عاماً، ورغم هذا كانوا لا يمثلون فى المجالس النيابية تمثيلاً حقيقياً وأبناء الفلاحين الآن أصبحوا من أطياف الشعب المصرى من ضباط وأطباء ومهندسين وصحفيين وكلنا ومعظمنا أبناء فلاحين، وهناك لجان للحوار المجتمعى لابد أن نقنع الفئة وهى فئة الفلاحين والعمال ما أسباب إلغاء المادة؟ وكيف يمثلون الفلاحون؟ نريد اقتناع، كيف نمثل فى البرلمان بنسبة فلاحين حقيقيين نسمى فلاحين، ولهذا كان يجب على لجنة العشرة ألا تتسرع فى أن تقول نلغى نسبة العمال

والفلاحين مما أثار حفيظة الفلاحين والعمال وأوصونا أن نتمسك بنسبة ٥٠٪ دون دراسة ولهذا السبب مؤقتاً لحين الحوار المجتمعى بصفتى ممثلاً عن الفلاحين، مصر نتمسك بنسبة الـ٥٠٪ عمال وفلاحين ، وشكراً.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

فى حقيقة الأمر أنا غير متخوف من عبقرية الشعب المصرى فى أنه سيعصف بحقوق العامل والفلاح، أنا متأكد وكلى ثقة فى لجنة الخمسين أنها ستراعى أن العمال والفلاحين جزء لا يتجزأ من الوطن، لابد أن يكون العامل والفلاح له رؤية واضحة لدينا فى الدستور، الحقوق لابد أن تنص عليها بالتفصيل، أنا لست مع أن تكون الدساتير مختصرة، لابد أن يكون هناك التزام من الدولة فى كل حق وحرية بل والواجبات أيضاً، العامل والفلاح لا يميز نفسه نحن نحتاج لتوصيف وليس تصنيفاً، وعندما نتناقش فى الدستور ليس مطلباً بل هو توصيف من هو العامل ومن هو الفلاح الذى سيحقق لنا الغاية فى مطالب مشروعة، ولذلك هذا الحديث سيكون فى وقته وفى مجاله فى اللجان المتخصصة ولكن الدستور لابد أن يكون يحتوى على ثوابت لا يجوز الفصال فيها مثل مصر دولة مدنية ديمقراطية تحقق العدالة والمساواة والمبادئ العامة والحقوق العامة التى لابد من نص وتلتزم الدولة بها.

المطلب الثانى: أن مصر جمهورية عربية لها جذور إفريقية وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية هذه ثوابت لابد أن تحتويها، ولابد أن الدولة تكون ملتزمة بالاتفاقات الدولية وبالمواثيق التى صدقت عليها خصوصاً أننا عانينا الأمرين فى حق إنشاء النقابات المستقلة، وأعتقد أن منظمة العمل الدولية أدرجتنا من أسوأ ٢٥ دولة فى العالم لعدم التزام مصر بنصوص الاتفاقية، وهذا كان من قريب وللأسف الذى دافع عنا ليس وزيرنا، ولكن الذى دافع عنا مسئولة الاتحاد الأوروبى من دولة أيرلندا ذكرت بالنص مصر أم الدنيا لا يجوز أن تدرج فى الـ ٢٥ وطالبوا أن يعطونا مساحة إلى سبتمبر ٢٠١٣، لإصدار هذه القوانين نحن نحتاج إرادة سياسية وليس نصوصاً دستورية فقط، ولا بد أن نلزم السلطات لاتخاذ مواقف واضحة وإرادتها السياسية تكون واضحة، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

أنا أحاول أن أفكر فى مشكلة النظامين السابقين سواء نظام مبارك أو نظام المخلوع محمد مرسى فأرى أن مشكلتهما ليست الاستبداد السياسى فقط بقدر ما أن النظامين كانا يصنعان سياسات عامة نابعة من أيديلوجيات فكانت تضع مصير الدولة وأهدافها فى أوقات كثيرة جداً فوق الأهداف والقيم الوطنية، مجمل كلام عدد من الزملاء الذى أشاروا إلى ضرورة وجود أهداف محددة وأساسية تقوم عليها سياسة الدولة وتسعى لها فكرة الدولة المصرية أو جمهورية مصر العربية وهذا النموذج بالمناسبة وارد فى دستور مثل دستور البرازيل فى أحد المواد فى الباب الأول يدرج فيه ١، ٢، ٣، ٤ .

أنا أقترح أن يكون هناك فقرة مماثلة فى الدستور المصرى، ومن الممكن فى أن نبحث هل نضيفها فى أن تكون ملحقة بالديباجة أو أن تكون ملحقة ربما بالمقومات وتنص على الآتى :

تتمثل الأهداف الأساسية لجمهورية مصر العربية فيما يلى:

أولاً، بناء مجتمع حر وعادل ومتضامن .

ثانياً، ضمان التنمية الوطنية وتكافؤ الفرص دون تمييز .

ثالثاً، القضاء على الفقر وظروف المعيشة الأدنى من المستوى اللائق.

رابعاً، تقرير رفاه الجميع دون تمييز أو تحيز.

خامساً، توفير وسائل تحقيق العدل والتكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع.

أقترح أن يدرج فقرة على هذا السياق أو على هذا المنوال ربما فى باب المقومات الاجتماعية والاقتصادية أو تكون ملحقة بالديباجة، وربما تكون هناك فقرة مماثلة تركز على القيم الإنسانية وتحكم الإطار العام للسياسة الخارجية المصرية، وهذا أيضاً موجود فى دستور البرازيل، حينما يتم الإشارة إلى السياسة الخارجية لدولة البرازيل تقوم على مبادئ حقوق الإنسان والسلم الدولى وتسوية النـــزاعات سلميا والمصالح المشتركة هذه نقطة.

النقطة الثانية، أتمنى أن يتفق أغلب أعضاء لجنة الخمسين على ضرورة التأكيد فيما نصيغه من تعديلات دستورية على عدم جواز أو خضوع أى مدنى أمام قضاء استثنائى، وضمان أن يتواجد أى مدنى أمام قاضيه الطبيعى بما فى ذلك كل إجراءات التقاضى حق الوكالة والدفاع وإجراءات التقاضى الأعلى.

أخيراً يمكن أخذاً من الزميل أحمد خيرى أنا لا أرى أنه يوجد مشكلة فى فكرة الدستور قصير أو طويل ولكن قد نحتاج الحالات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية تحديداً أن نكون أكثر تفصيلاً ووضوحاً فى المواد المتعلقة بهذا حتى يلتزم المشرع أو صائغى قوانين العمال ربما بهذا الإطار ولا يكون هناك مساحة للخروج عنه بأى صورة من الصور، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكرا، بالنسبة للاقتراحات والصياغات التى طرحتها يا أستاذ عمرو أرجو أن تقدمها للجنة الفرعية التى تبحث باب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أما فيما يتعلق بالمقومات والذى جاء فى الدستور البرازيلى عن أهداف السياسة الخارجية هذه أهداف عامة، والحقيقة لا تحدد سياسة خارجية إنما تحدد إطاراً أخلاقياً لحقوق الإنسان، وإذا كان هناك أى اقتراحات لدى أى منا فيجب أن تقدم من خلال اللجنة الفرعية ومجموعات العمل التى ستناقشها وربما تضيف أو تحذف وتضعها فى صورة لكى عندما تأتى هنا تكون نتيجة لنقاش سابق.

الكلمة الآن للسيد الأستاذ محمد سلماوى، ولكن قبل أن تتحدث يوجد أمران أريد أن أستدعى انتباهك.

أولاً الأستاذ الدكتور وسيم السيسى تحدث فى الصباح عن أقوال مأثورة من عدد من الأدباء، فى الوقت نفسه المهندس أسامة شوقى جاء بفكرة جديدة وأنا أراها فكرة بها إبداع، تحدث عن صيانة الدستور Maintenance فإذا كان ممكن أن تعلق عليها أيضاً نكون سعداء بهذا ، وشكراً .

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

فى الحقيقة سوف أحاول أن أتحدث بما لم يرد فى الأحاديث السابقة، لأن الكثير ممن تحدثوا الحقيقة أغنونى عن الكثير مما كنت أريد أن أقوله، فقط أؤكد على مسألة ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونية وهما المنطلق الأساسى لكتابة هذا الدستور، ولكن يجب أن نذكر أن هذه الثورة لم تأت من فراغ وأن الأم كانت هى ثورة ٢٣ يوليو التى انطلقت منها هاتان الثورتان والتى رفعت هاتان الثورتان شعاراتها من العدالة الاجتماعية إلى الكرامة الانسانية إلى الحرية إلى العيش، ومثلما جاءت ثورة٣٠ يونية لتؤكد ما نادت به ٢٥ يناير، جاءت ٢٥ يناير لتؤكد ما نادت به ثورة ٢٣ يولية، الذى أريد أن أركز عليه فى كلمتى نقطتين لم يردا فى الكلام، أولاً مسألة الهوية، أنا أرى أن الدستور يجب أن يكون واضحاً جداً فى مسألة الهوية الوطنية للشعب المصرى والتى تنبع مباشرة من قضية الانتماء ولدينا انتماءات كثيرة عربية وإسلامية وقبطية وإفريقية وآسيوية ومتوسطية أيضاً ولكن هناك فرق بين الهوية الجغرافية، والهوية العقائدية وهوية الوجدان وهى الهوية الثقافية ويجب أن نفرق بين هذه ولا ندرجها كلها كمرادفات بهذا الشكل هذه القضية هامة جداً لأنها تعبر عن الخصوصية المصرية، ولا تجعلنا نكتب دستوراً يصلح للاكوادور أو لسيريلانكا أو غيرهما، ومكانها فى رأيي هى الديباجة، وهنا أهمية الديباجة التى كنت أتصور أن تكون جزءاً من بحث جميع اللجان، أنا أرى الوقت بدأ ينفد وحضرتك أخذت من كلامى يمكن دقيقة كاملة فأرجو بعد إذنكم أن تمتد قليلاً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ستكمل بعد ذلك لأن هناك واحدا أو اثنين طلبا الكلمة ممن تحدثوا، فسأعطى لهما الكلمة أيضاً.

الأستاذ محمد سلماوى أثار نقطتين أو ثلاثة.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

نقطة واحدة أثرتها والثانية قطع على الميكرفون بسرعة شديدة جداً، إذن مسألة الديباجة، الديباجة ليست هى المقدمة التى تكتب بعد أن نكتب مواد الدستور، بل هى الأساس الذى كنت أريد أن نركز عليه

كثيراً ثم تنطلق منه باقى مواد الدستور، ولذلك أقترح أن الديباجة تصبح جزءاً من مهمة كل اللجان النوعية كل منها ينظر فى الديباجة من وجهة نظره.

النقطة الثانية التى لم ترد فى الأحاديث السابقة فى مسألة الحقوق والحريات، وهى الحق فى الثقافة لأن مصر دولة ثقافية، القوى الناعمة المصرية هى القوى الحقيقية، هى التى صنعت مجد مصر على مر السنوات والشعب المصرى له خصوصية أنه شعب مبدع وفى ميدان التحرير كنا نتزل فنجد الإبداع الفنى فى الموسيقى وفى الجرافيتى أو الرسوم الحائطية، وأنا شاهدت اسكتشات مسرحية فى ميدان التحرير هذا شعب مبدع، شعب مثقف، صنع من الثقافة قوى ناعمة قوية وأصبح له الحق فى الثقافة ليس فقط الحق فى تلقى المنتج الثقافى كما فى الدول الأخرى والمجتمعات الأخرى وإنما الحق فى المشاركة فى الثقافة ويجب أن تكون هذه الخصوصية واضحة فى الديباجة وأيضاً تنعكس على الحقوق، وهو فى رأيي حق أساس من حقوق المصريين يؤكد خصوصيتهم فى هذا الدستور الذى يجب أن ينص على التزام الدولة بتوفير الخدمة الثقافية لجميع المواطنين، وأكتفى بهذا القدر وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً يا أستاذ محمد سلماوى أنت الوحيد الذى أعطوا لك وقتا إضافياً.

أنت تحدثت فى موضوعات مهمة لن أعلق على أى منها لأن لى رأياً فيها، ولكن فيما يتعلق بالاشارة إلى ثورة ١٩٥٢ وأنت فى هذا محق، إنما يجب أن يشار أيضاً إلى ثورة ١٩ هى الثورة الأم، ثورة ١٩ الثورة الأولى، ثورة الشعب ضد الاستعمار حقيقة، ومن هنا انطلقت الدولة المصرية الحديثة فى مرحلتها فى النصف الأول من القرن العشرين أنا مع ١٩٥٢ طبعاً إنما أيضاً مع ١٩١٩ ويجب الإشارة إلى هاتين الثورتين مع قطعاً الربط ما بين الدستور والمستقبل والروح الجديدة فى مصر وثورتى ٢٠١١ و٢٠١٣ أو الثورة التى اندلعت فى ٢٠١١ وصححت فى ٢٠١٣، هذا تاريخ مصرى لا يمكن إنكاره ولا التنكر له ولا يصح، أود أن أقول لك أنه حدث حديث فى الديباجة، بدأه الأب أنطونيوس فى الصباح من الناحية الأخرى أن الديباجة

أخيراً تكتب بعد إتمام مناقشة كل الأبواب، أنت نحوت منحى آخر، إننا نبدأ بالديباجة ويوجد مشروعات كثيرة وسنتحدث فيها مع كل الأمور الأخرى عن الحق فى الثقافة وهذا شىء مهم والهوية وغيره.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

شكراً سيادة الرئيس.

لا أريد أن أطيل بالرغم أنه يوجد ثلاث دقائق وفى الجلسة الأولى كانت أربع دقائق ولكن لا مشكلة، الحقيقة بداية لابد من سؤال نجيب عنه هى طبيعة الدستور وليس طبيعة مضمون الدستور، لدينا الدساتير فى العالم المستقر هى دساتير تنظم بالأساس حقوقاً خاصة وعامة، وتركز بالأساس أيضاً على أن هناك مجتمعاً مستقراً ومؤسسات تؤدى عملها ومواطن يحصل على حقوقه التى أشار إليها العديد من الزملاء، ولدينا فى مجتمعات تنتقل من مرحلة إلى مرحلة وبخاصة فيما يسمى بالعالم الثالث دساتير تركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومن هنا يأتى الحديث عن نسبة العمال والفلاحين الـ ٥٠٪ هو حديث غير موجود لا هو ولا الحديث عن الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فى دساتير العالم المستقر، وبالتالى السؤال الذى يجب أن نوجهه إلى أنفسنا ونجيب عليه بداية، هل نحن نتحدث عن دستور لدولة مستقرة أم نتحدث عن دستور فى مرحلة انتقالية؟

إذا كانت الإجابة الصحيحة هى الثانية، فلابد من إعطاء مساحة واضحة ومحددة وكبيرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتى سوف يترتب عليها بالقطع أن يكون لدينا دستور آخر لا أعرف متى فى خلال عقد أو عقدين يكون كدساتير العالم الأخرى التى لا يخاض فيها أو حولها حوارات أو جدالات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى هى بطبعها مستقرة.

الأمر الثانى، هو مداخل الدستور، هناك أسئلة لابد أن نجيب عنها طبيعة الدولة، وهذه القضية تطرح تحت مقولة الهوية أحياناً وسؤالها الآخر ما هو الاتصال والانفصال بين الدين والسياسة؟ حتى لا ندور فى حلقة مفرغة هناك اتصال لا شك فيه فى هذا البلد بين الدين والسياسة عمره عمر هذا البلد، وهناك انفصال يجب أن يكون بين المؤسسات الدينية والنصوص الدينية والنصوص السياسية والمؤسسات السياسية كما

يعرفه العالم الحديث، خلاصة الأمر أن لدينا مادة ثانية هى محل للخلاف، وهذه المادة الثانية محل الخلاف فيها ليس نصها بل هو الحديث عن ما هى مبادئ الشريعة الإسلامية، وأنا هنا أعود إلى وثيقة الأزهر، وثيقة الأزهر فيها تفسير واضح تقول فى الصفحة الثامنة أننا نستقر نحن على المبادئ التالية لتحديد طبيعة المرجعية الإسلامية النيرة التى تتمثل أساساً فى عدد من القضايا الكلية المستخلصة من النصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، هنا تعود وثيقة الأزهر إلى حكم المحكمة الدستورية العليا، هذا هو ما تبناه الأزهر فى هذه الفقرة، وعاد أيضاً يتبناه بعدها بفقرتين فى نفس الصفحة.

السيد الأستاذ معتمر أمين:

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة أنا أبدأ الكلام عن يقين أن الدستور فعل مستقبل، وبالتالى أثر الدستور فى فعالية مواده الباقية بقوة القوة التى صنعت الدستور أو بكفاءة الدستور ذاته، وبالتالى الدستور يجب أن يكون متصالحاً مع روح العصر الذى نحن به، لأنه فعل المستقبل مرة أخرى، نحن نتحدث عن الابتكار والتكنولوجيا والطاقة المتجددة ولدينا تحديات إقليمية وتحديات فى المياه وتحديات متغيرة عالمياً، يجب أن يكون الدستور فى أرضية يعرف التعامل مع هذه الأشياء إن لم يكن فلن يبقى، يجب أن نتلافى أخطاء الماضى بمعنى لا يكون لدى دستور يتحدث عن الاشتراكية والفعل رأسمالى، يجب أن يكون الدستور فى اتساق مع السياق العام، طريقة ملكية الشعب، الدستور الذى معنا تحدث عن الملكية العامة والملكية الخاصة وهناك ملكيات أخرى ممكن تساهم جداً فى المستقبل وبناء الدولة مثل التعاونيات، لكن مبدأ تكافؤ الفرص لا يجب أن يكبر ويصل إلى درجة تكافؤ النتيجة، تلغراف آخر أو أخير أن أهم قضية موجودة فى الدستور فى وجهة نظرى هى قضية التعليم، وهنا فى التعليم يجب أن يكون واضحاً أنه بدون التعليم لا ثورة ولا مستقبل ولا أى شىء، والتعليم هنا لا يجب أن يقتصر على الخاص والعام ويجب أن يفتح للأهلى وللأوقاف ولكل أنواع التعليم، وأختم بكلمة بخصوص موضوع صيانة الدستور أو أن يكون هناك شىء فى الدستور تجعل له آلية للمتابعة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة) :

المشروع الذى أمامنا تحدث عن ثلاث أنواع من الملكيات، الملكية العامة، والخاصة، والتعاونية.

السيد الدكتور القس صفوت البياضى:

شكراً سيادة الرئيس.

لا شك أن المتحدثين من قبل غطوا الكثير من الحديث، وأنا لا أريد أن أكرر، لكن فقط أركز على التعليم والصحة وأعود بتاريخ مصر عندما كان عدد كبير من أصحاب الأملاك والوجهاء يتبرعون ببناء المستشفيات وإقامة المدارس وساهموا مساهمة لتاريخ التعليم فى مصر، ربما التعليم الأهلى سبق التعليم الحكومى، نبحث لماذا توقف التعليم الأهلى التبرع ببناء المدارس، المستشفيات التى فتحتها المؤسسات والجمعيات وكانت تعالج تقريباً بالمجان، لماذا توارى المجهود الفردى والجماعى والأسرى؟ الأوقاف توقف العديد من الوقفيات، نحن مازلنا وزارة الأوقاف معنا أن الوقفيات التى تقدم بها وجهاء مصر فى القديم ولم يكونوا أكثر غناء من أغنياء هذا العصر، لكنهم أفرزوا جانباً من ثرواتهم للبلد للدولة، فأنشأوا المستشفيات والمدارس وأوقفوا هذه الأعمال الأعمال الخيرية التى قادت وساهمت فيها، كيف يشجع الدستور أن يفتح الباب للمصريين وهم كثرى أن يساهموا مع الدولة؟

أتمنى أن يأتى الدستور وينص على تحديد نسبة معينة ونسبة مرتفعة للتعليم والصحة من الميزانية العامة للدولة فلا تترك لوزير يفتح ووزير يغلق، وساء التعليم فى القرى والريف تماماً، أهملنا تعليم أبناء الفلاحين الذين كانوا هم أكثر تقدماً وقادوا مصر، أبناء الفلاحين، أنا أرجو أن يشجع الدستور هذا وينص على هذا أيضاً فيه.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لماذا لا تعتبر جزءاً أساسياً، أنا لا أتكلم عن التى وقعت بالأحرف الأولى ولا أتكلم عن التى وقعها رئيس الجمهورية لكن أتكلم عن الاتفاقيات والمعاهدات التى تقرها المجالس النيابية أن تصبح مصدراً من المصادر الرئيسية للتشريع حتى نحترم اتفاقياتنا والعالم أيضاً يحترمنا عندما نحترم اتفاقياتنا.

هذا جزء إجرائى هنا أرجو أن نحدد مواعيد الجلسة العامة كم ساعة؟ ومتى فى الأسبوع؟ حتى نحرص جميعاً على حضورها، وشكراً.

السيد الأستاذ حجاج آدول:

شكراً، أطالب بالاهتمام بحقوق الثقافات الفرعية التى تصب فى الوطن المصرى الشامل وتقويه، وإن أشرت إلى الثقافات الفرعية الحدودية مثل أهالى النوبة وسيناء ومرسى مطروح فالاهتمام بها ضعيف نظراً لبعدها عن المركز القاهرى والاهتمام يذهب إليها وقتياً وسطحياً حيث القلاقل فقط، لذا فعلى دستور الثورة الذى نعمل على كتابته أن يسطر بوضوح ما يحمى تلك الثقافات من الجور والاستبعاد، فتلك الثقافات الفرعية تصب فى نهر الوطن المصرى الشامل.

السيد الرئيس، السادة الزملاء:

النوبة أعطت ما عليها وزيادة ولم تأخذ من الوطن الأم غير التجاهل والاستعلاء ونشعر بالمرار لزمن طال قرناً وسنوات، النوبة تأمل من دستور الثورة أن يعمل على توثيق الحقوق النوبية وغيرها من خصوصيات ثقافية فرعية، ولكم الشكر.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

بسم الله الرحمن الرحيم

فى الحقيقة أنا فقط كنت أريد أن أؤكد على مجموعة من المفاهيم بحكم المهنة.

أولاً، يجب على الجميع أن ينظر إلى وثيقة الدستور كوحدة عضوية متكاملة.

ثانياً، أن الذى يحمى الحقوق والحريات هو نظام ديمقراطى متوازن.

ثالثاً، يجب التأكيد على احترام التفرقة بين النطاق المحجوز للدستور والنطاق المحجوز للقانون، فما ينظمه الدستور غير ما ينظمه القانون، أود لو نؤكد على ما يلى:

١- إطلاق الحريات دون تقييد، وأن المتاح للقانون فقط هو التنظيم ولقد كان مشروع ٥٤ يحتوى نصاً أظنه المادة (٤٩) أنه فى حالة إحالة دستور إلى القانون الحق فى تنظيم حق أو حرية يجب ألا يصادر القانون هذا الحق أو يقيد مداه.

٢- ضرورة توازن السلطات سواء ما بين الرئيس والحكومة، أو ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مع التأكيد على الاستقلال التام للسلطة القضائية.

٣- ضرورة وجود آلية لتفعيل واحترام الدولة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ذلك النص عليها غير كاف وحده لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولذلك لابد أن يكون هناك آلية دستورية تراقب التزام الدولة بتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أيضاً لابد من وجود آلية لتفعيل حقوق بعض الفئات الأكثر تضرراً من طغيان المنظومة السياسية والإدارية كالمرأة والعمال والفلاحين، والشباب، وذوى الاحتياجات الخاصة.

٤- تقرير مبدأ تلازم السلطة والمسئولية، نظام فاعل للإدارة المحلية، إقامة محكمة عدل عليا لمحاكمة الرئيس والحكومة أثناء توليهما.

٥- قبل أن ينتهى الوقت التأكيد على حرمة التراب الوطنى وإرفاق خريطة مصر بحدودها ونطاقها الحدودية فى الأحكام الانتقالية.

السيد الأستاذ محمد عبلة:

طبعاً الذى يتحدث فى النهاية، الذى قبله يكون غطى على كل شىء ولكن، إن شاء الله، باق لى فقرة وأتمنى طبعاً ونحن نكتب الدستور نركز على فكرة العمل الأهلى والمبادرات الشعبية ونحن نتناول كل المسائل، أعتقد أننا لو فكرنا فى هذا الموضوع سنجد أن العمل الأهلى والمبادرات الشعبية ممكن تكون وخصوصاً فى مصر تتطلع إلى المستقبل ونحن نحاول أن يتخفف المجتمع من إيثار السلطة المركزية بأن نعطى دفعة للعمل الأهلى.

النقطة الثانية وهى موجودة فى الدستور طبعاً، وهى النيل، لابد من التركيز وبإلحاح على النيل وحمايته وتجريم التعدى عليه، وينص على أن النيل حق لكل المصريين ويجرم فعلاً أن يمنعه أحد عن المصريين

وبالتالى ونحن ندافع عن النيل فإننا ندافع عن حقوق ملايين المصريين لأن حياتهم، أكل عيشهم، مرتبط بهذا النيل، لذا فأنا أركز على النيل والعمل الأهلى، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لما قلته وأنت لست آخراً .

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار المجتمعى وتلقى المقترحات):

بداية أنا أؤكد على ما قاله الدكتور جابر جاد نصار، وأنا كتبت ذلك فى أن الدستور يكتب فيه دائماً خاصة فيما يخص الحقوق والحريات كلمة فى (حدود القانون) وهذه الكلمة كانت تقيد الحريات وتتركها للقانون، وللأسف الشديد كانت تأتى حكومات استبدادية لكى تعتدى على الحقوق والحريات من هذا المنطلق، وهذا أولاً .

ثانياً : أود أن أؤكد على أن دستور ٧١ نص على مادة فيما يخص جرائم التعذيب وأشار إلى أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، أعتقد أن الدستور المصرى الجديد يجب أيضاً أن يؤكد على هذا الحق وعلى ألا يكون هناك تعذيب وأن جريمة التعذيب يجب ألا تسقط بالتقادم ...

ثالثاً : إذا كانت الدساتير تأتى وليدة الظروف المجتمعية فأعتقد أن الشعب المصرى العظيم فى ٣٠ يونيه وما سبقه، فقد قدم تجربة فى محاسبة رئيس جمهورية خرج على الشرعية، وأعتقد أنه كذب على المواطنين، وبالتالى نبتت فكرة سحب الثقة من الرئيس، لذا أعتقد أننا يجب أن نجد ونفكر جميعاً فى آلية دستورية لكيفية محاسبة أى رئيس يحنث بالقسم الجمهورى، يحنث بالولاء لهذا الشعب ويخرج على الشرعية، ومعظم ما أقوله الآن هو نتيجة الجزء الأولى من حملة أكتب دستورك التى بدأناها، وأنا فوجئت بالكثير من المصريين يتحدثون عن كيفية أن تكون سحب الثقة من الرئيس شيئاً دستورياً، وأنا أعلم صعوبة هذا الأمور، لكن كيف نفكر فى أن يكون هناك آلية لمحاسبة رئيس الجمهورية؟ وذلك من خلال الشعب المصرى بآلية قانونية دستورية لا تجعلنا ندخل فى إشكاليات وأزمات تأتى فيما بعد إذا كان هذا الأمر قانونياً أو غير قانونى، وكذلك أؤكد على أن الأزمة الأخيرة أظهرت لنا أنه فى النهاية الدول العربية وقفت بجانب مصر

العظيمة وكان هناك فرق بين وحدة أمتنا العربية وبين العثمانلى وغيره الذين تجرأوا على هذا الوطن، وبالتالى فأنا أؤكد على أن الدستور المصرى يجب أن يراعى سيادة هذه الدولة، ويؤكد على أنها جزء من الأمة العربية تعمل على تحقيق وحدتها، وكذلك تنتمى إلى عالمها الإسلامى والإفريقى.

وأخيراً أؤكد على رفضنا التام- وما أحلم به- أن يكون هناك حظر إنشاء أى أحزاب على أساس دينى أو على أساس عرقى، ويجب ألا نعود مرة آخرى لتقسيم المصريين نصنفهم إلى قسمين مؤمن وكافر، وكذلك ضرورة مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، وذلك من خلال الحق فى السكن والتعليم والتأمين الصحى لكل المواطنين، شكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً الآن لدى ثلاثة أو أربعة طلبات لمتحدثين تحدثوا من قبل ويريدون إضافة بعض الشىء وسوف تكون فترة التحدث لمدة دقيقتين ...

السيد الأستاذ عمرو درويش :

شكراً سيادة الرئيس، هذه أول كلمة ولم أتحدث من قبل ذلك، وسوف أحاول فى الفترة القادمة أن أنتزع الكلمة مبكراً وسوف أشير من خلال كلمتى على هوية الدولة، وهوية الدولة بالنسبة لمصر هو شىء مهم جداً يجب التأكيد عليه، وأنا شخصياً غير قلق حول ما يثار بشأن أن تكون هذه الدولة دينية من عدمه لأننى أعتقد أن الشعب المصرى متدين بطبيعته وأن مدنية الدولة لا تتعارض تماماً مع أن يكون الشعب متديناً أم لا، وأنا أود أن أركز على أن يكون فى باب الحقوق والحريات مساحة أكبر للتعبير عن الرأى والفكر والاعتقاد، وأعتقد أن الدستور المصرى يجب ألا يتضمن أى مواد تدعو إلى الحظر والإقصاء، وأعتقد أن الشعب المصرى أثبت من خلال ثورة ٢٥ يناير وما يليها على أنه قادر على أن يقصى أى شخص أو يحظر أى فئة أو جماعة تحاول أن تسطو على مقدرات الوطن، وأنا سمعت أن الثورة سرقت وأنا أعتقد أن الثورات لا تسرق، ولكن الثورة قد تتعرض لكبوات ويستطيع الشعب أن يسترد ثورته فى أى وقت .

الأمر الأخير : أنا أتمنى من اللجنة أن نضع دستوراً معبراً عن الإرادة الشعبية، لأن أى دستور سوف يخرج على خلاف ما يريده الشارع المصرى أو المواطنون فلن يكون له حيز من التنفيذ، والنقطة الأخيرة أتمنى فى باب نظام الحكم بأن تكون الدولة لا مركزية، نحن عانينا أكثر من ٣٠ سنة من مركزية الدولة، وأعتقد أن اللا مركزية سوف تساعد كثيراً جداً على أن يحدث انتعاشة واستفاقة للاقتصاد، شكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً .

السيد الدكتور عبد الله النجار :

شكراً سيادة الرئيس، الملاحظة التى سوف أبديها تتعلق بالصياغة، لأنه من المعلوم أن الدستور هو قمة التشريع الذى يشرعه البشر ليأتى بعده القانون أو التشريع الوضعى ثم تأتى بعده اللائحة، وقد لاحظت شيئاً غريباً فى الصياغة يا سيادة الرئيس، أن النص الدستورى ينظم الحق، ومعروف أن الدستور بالفعل ينظم الحق، ومن المفروض أن أى حق من حقوق البشر ليس حقاً مطلقاً، لأن الحق المطلق لله عز وجل، كل حقوق البشر حقوق مقيدة بواجبات تقابلها، وإنما إذا غلبت المصلحة على الحق يكون حقاً وإذا غلب الواجب على الصياغة يصبح واجباً، لذا يكون لدينا حق يرد عليه تقييد، وواجب يرد عليه إباحة فى حالة الضرورة وفى غير ذلك من الاستثناءات التى ترد على الواجب. الملاحظ أن الدستور يحيل فى تنظيم الحق للقانون، وعندما نشير إلى أى شىء فيقول لنا وفقاً للقانون كأن الدستور هرب من تقرير الحق ثم ترك المسألة برمتها للمشرع لكى ينظمها كيفما يشاء وهذا أمر خطير، ومن المفروض أن الدستور ينظم الحق ثم يراقب من هذا النص فى ذاته ويكون رقيباً على المشرع الأدنى فى صياغة هذا الحق، ولا يأتى ليقول لى وفقاً للقانون، كأن النص الدستورى هو الذى يقول إن القانون هو الذى سوف ينظم لى هذا الحق، إذن ما هى رسالة الدستور وهو الرقيب الأعلى على تلك التشريعات الواقعية؟ فإن كل نص يا سيادة الرئيس يشير إلى الملكية العامة، للملكية العامة حرمة ولا يجوز أساس بها، فهذا شىء جميل وحمايتها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون،

إذن القانون سوف ينظم كل شيء لكى تنسف هذا النص الدستورى، وقس على ذلك كل الحقوق المعطاة للمواطنين والكثير من النصوص والتى من المفروض أنا الذى أقرر النص وفقاً لما جاء فى الدستور والاستثناء يجب على الواجب والقانون ينظم ذلك وفقاً للدستور، شكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً .

السيد الأستاذ محمد عبد القادر :

شكراً سيادة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس لدينا أكثر من ١٠ ملايين مواطن يعملون فى الخارج وهؤلاء لا يوجد لهم ممثل فى هذه الجلسات وهؤلاء يأتون باقتصاد عال جداً، وعندما يأتون من الخارج فلا يجدون أى حقوق فى الدولة مثل معاش أو تأمين صحى، هم يرسلون للدولة كل الحقوق الخاصة بهم، لذا يجب علينا أن لا ننساهم فى إعداد الدستور الجديد، يجب أن يكون لهم ككل الحقوق بعد سن الـ ٦٠ وهذه مذكرة موجودة بهذا الشأن .

ثانياً: مجلس الشورى يا سيادة الرئيس له أهمية قصوى للمجتمع المصرى وخاصة فى هذه المرحلة الانتقالية، على أساس أننا نكتب دستوراً سوف يكون به قوانين كثيرة جداً وتشريعات كثيرة جداً سوف تخرج منه إلى البرلمان.

وآخر شيء يا سيادة الرئيس فإن لجنة التواصل الاجتماعى، لا يوجد بها فاكس أو جهاز كمبيوتر، لكى نتواصل مع الأشخاص ولا يستطيعون إرسال أرائهم لنا من أجل المشاركة فى الطريق وأرجو أن يتم تخصيص مقر للجنة يكون أكبر من الموجود لكى تستوعب الأشخاص الذين سوف يأتون وفى نفس الوقت توفير جهة اتصال سريعة بيننا وبين الناس، ولا يعقل أن نشير إلى ذلك ولا يتم تنفيذه فى القاعات، شكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً .

السيد الأستاذ ناصر أمين :

شكراً سيادة الرئيس .

سوف أتحدث عن موضوع أتصور أنه فى غاية الأهمية فيما يتعلق بالدستور الآن، الدستور ينظم المستقبل ولكن ماذا عن الماضى وكيف سوف نغلق ملف الماضى المتعلق بالانتهاكات الجسيمة التى ارتكبت فى حق هذا الشعب من كل الأنظمة؟ أنا أتحدث وليس نظاماً واحداً أو نظامين، إذا كنا نتحدث عن ثورة، إذا كنا نتحدث عن مستقبل جديد فعلينا أن نقرر كيف يمكن أن نقرر كيف نغلق ملف الماضى بكل آلامه، وكيف نعوض كل الضحايا؟ وأنا أتصور أننا مدعوون إلى أن نضع آلية لغلق هذا الملف بمحاسبة ما يمكن أن يحاسب إذا كان متورطاً فى جرائم قتل أو جرائم دم، والعفو عمن لم يرتكب جرائم قتل أو جرائم دم على أن يعترف بالحقيقة، وليعلم الشعب المصرى ماذا حدث له، وماذا ارتكبت بحقه من جرائم، لذلك أتصور ضرورة وضع فى ديباجة هذا الدستور وأيضاً فى الأحكام الانتقالية اعتماد وسيلة العدالة الانتقالية كوسيلة لغلق ملفات الماضى، شكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً .

السيد المستشار مدحت سعد الدين :

أود أن أبدى رأيا فى مسألة، هل هو تغيير فى الدستور أو تعديل لمواده ؟ العبرة باستمرار الواقع بمعنى أنه كلما تقوم ثورة فلا يوجد نص قانونى يحكمها، والثورة ترتبط شرعيتها بنجاحها وكل ثورة قامت ونجحت فى اسقاط النظام تقوم بإنشاء دستور جديد، وسيادتك تحدثت بأن ثورة ١٩١٩ يجب ألا ننساها وأنشأت دستوراً جديداً وأيضاً ثورة ١٩٥٢ أنشأت دستوراً جديداً وثورة ٢٥ يناير أسقطت النظام وأنشأت دستوراً جديداً وأيضاً ثورة ٣٠ يونية لابد أن تنشئ دستوراً جديداً ولا تقوم بتعديل مواد فقط، ولكن يجب أن تنشئ دستوراً جديداً ويجب أن نعتبر المشروع المقدم من لجنة الخبراء كوحدة متكاملة قابلة للحذف أو التعديل أو الإضافة أو الإبقاء على النصوص، هو مشروع الدستور الجديد وأى دستور فى العالم يتضمن ثلاثة أشياء .

١- سيادة القانون .

٢- الحقوق والحريات .

٣- العلاقة ما بين السلطات، وكلما كانت النصوص منضبطة وقليلة وبسيطة وتحيل إلى القوانين فى التفصيلات فنجد هذا الدستور متقدما، وإذا راجعنا معظم الدساتير والمطروحة علينا للبحث ومنها الدول المتقدمة ومنها نجد أن الدستور الأمريكى لا يزيد على ٧ مواد، وبعض الدساتير لا تزيد على ١٣٠ مادة، شكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

فى الحقيقة لدينا تبادل ثرى لوجهات النظر ونقاط عديدة طرحت ونوقشت فى بعض اللجان وداخل الجلسة العامة، وأهم ما ذكر وهناك اجماع عليه من الجميع يميناً ويساراً وبنفس القدر هو موضوع العدالة الاجتماعية، بحيث أصبح لا يتملكه أحد إنما يتملكه جميع المصريين . هذا الطلب يتمثل فى المبدأ والصياغة، المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وهذا شىء مهم للغاية ولقد راقبت كل شىء واستمعت يميناً ويساراً والكل فى الحقيقة تحدث عن العدالة الاجتماعية أكثر مما تحدث به أى شخص منا فى موضوع آخر، وهذا بالفعل ينبع من الواقع المصرى ولا يعبر عن حلم إنما يعبر عن مواجهة للمشكلة المعضلة الأساسية فى مصر ألا وهو الفقر مع سوء الإدارة وسوء التوزيع، وأيضاً توجد أمور أخرى ذات أهمية مثل المرأة، والمساواة، والسكان، والأساس الدينى ورفضه فيما يتعلق بالعمل السياسى مع عيب الإحالة إلى القانون باستمرار فى عدد كبير من مواد الدستور، وأيضاً موضوع تداول السلطة بل كان هناك من أكد على محورية التعامل مع الوضع فى سيناء لحماية السيادة المصرية، وتأكيداً على وحدة التراب المصرى لوحدة مصر، أيضا للتغلب على التهديدات الداخلية والخارجية النابعة من هناك .

موضوع المواطنة تم التركيز عليه بنفس النسبة التى تم التركيز عليها بشأن المرأة، والأساس الثورى لصياغة الدستور الجديد أى موضوع الثورة ومطالبها وأهدافها، ونجد أن معظم المتحدثين أشاروا إليه وإلى ضرورة وجود الإشارة فى المقدمة أو الديباجة، سواء تم كتابتها فى ضوء النقاش أو تم كتابتها إعداداً للنقاش

ودعماً له ، الثورة ، ثورة ٢٠١١ وثورة ٢٠١٣ والثورات التى مهدت الطريق والتى قام بها الشعب،المصرى من قبلها وبالذات ثورة ١٩٥٢ ولا ينكر أحد أنها ثورة غيرت وجه مصر إنما أيضاً ثورة ١٩١٩، والتى لا ينكر أنها كانت الثورة الأولى فى كل بلدان العالم الثالث والتى كان تحت الاستعمار فى إفريقيا ، وآسيا ، وأميركا اللاتينية ، وغيرها، وكانت هذه الثورة الأولى لنا كمصريين وشرف لنا أننا أطلقنا هذه الثورة ومعظم الشعوب نيام، وأنا أرجو من السيد الأمين العام بأن يُعد لنا نوعاً من التلخيص عن هذا النقاش الثرى، ونشكر السيد حسين عبد الرازق لأنه هو الذى أطلق هذه الفكرة ونحن سعداء جميعاً بهذه الفرصة، والآن سوف ننتقل إلى جزء آخر من هذه الجلسة وسوف نستمع إلى ثلاثة من مقررى اللجان النوعية بالإضافة إلى اثنين استمعنا إليهما بعد ظهر اليوم، والآن أدعو الدكتور عمرو الشوبكى لتقديم ما يرى من تقرير عن لجنة نظام الحكم.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة) :

شكراً جزيلاً سيادة الرئيس، وشكراً لحضراتكم .

سأحاول أن أقدم عرضاً لأبرز الأفكار وربما التحديات المطروحة على لجنة نظام الحكم، وأيضاً ملخصاً لما دار بالأمس حول طريقة العمل داخل هذه اللجنة فى الفترة القادمة، باختصار فيما يتعلق بالشق الأول، تم التوافق على أن نبدأ فى العمل فوراً فى المواد محل النقاش ومحل التعديل وأيضاً بالتوازى مع هذا سيكون هناك طرح لأبرز القضايا المطروحة فيما يتعلق بباب نظام الحكم الذى يضم ١٠٢ مادة، وأعتقد أن جزءاً كبيراً من الحوار الذى دار اليوم يتعلق بقضايا سوف يشملها هذا الباب، وبالتأكيد باب اللجنة مفتوح لسيادتكم جميعاً.

أنتقل بعد ذلك إلى المضمون، وهنا لدى فى الحقيقة ثلاث نقاط أتصور أنها فى غاية الأهمية، وأتمنى أن نتشارك فيها، فيما يتعلق بقضية نظام الحكم، القضية الأولى طبيعة أو قراءتنا للحظة التاريخية التى تمر بها مصر اليوم، والقضية الثانية هى المتعلقة بالنظام السياسى، ومعظم أو جزء كبير عندما نتكلم عن النظام السياسى

تأتى دائماً فكرة صلاحيات رئيس الجمهورية، وأنا أتصور أنها مسألة فى غاية الأهمية، ما هى الفلسفة الحاكمة لشكل النظام السياسى المقترح لمصر، والقضية الثالثة هى القضايا الخلافية.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أعتقد أن باب نظام الحكم الذى فيه السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وفيه قضايا كثيرة محل جدل ونقاش من المهم أن نكون واعين أننا أمام فرصة لإصلاح كثير من مؤسسات الدولة فى مصر ومساعدتها على التقدم إلى الأمام، لو نتكلم عن السلطة التنفيذية لو نتكلم عن السلطة القضائية، لو نتكلم عن السلطة التشريعية، لأننا اليوم فى لحظة فى حالة من الإيمان بأهمية وجود دور الدولة، يعنى الثنائية التى طرحت فى مصر فى السنتين الماضيتين أعتقد أنهما تراجعا، الآن لا أحد يرغب فى إسقاط الدولة ولا يوجد أحد ممن يكتبون هذا الدستور يرغب فى التمكين أو السيطرة على مؤسسات الدولة، وبالتالى أصبح أمامنا فرصة أن نصلح مؤسسات الدولة، لا أحد يريد أن يصفى حساباته مع الدولة ولا ينتقم منها ولا يأتى من مرارات تصفية الحسابات وغيرها من المظاهر التى رأيناها طوال السنة الماضية، ولا أحد يتصور أنه ليس جزءاً من قوة مصر أن فيها مؤسسات دولة قوية، وإذا كان هناك فرق بين مصر وليبيا وسوريا أو العراق أو غيرها من البلدان الأخرى، فهناك فارق يعود إلى أن المصريين بنوا دولة وطنية حديثة منذ ١٨٠٥ وحتى الآن، فليس المطلوب الاستمرار فى عمل هذه الدولة دون عملية إصلاح كبيرة وواسعة يجب أن نبدأ فيها، ويجب أن يكون الدستور هو نقطة الانطلاق فى هذه النقطة، وبالتالى أنا ممن يرون أو أن لدينا ظرفاً مواتياً نستطيع أن نتقدم فيه إلى الأمام ولا توجد التخوفات التى كانت موجودة ربما فى العام الماضى أو فى فترات سابقة، ولا يجب أن نقبل أن تدار الدولة بنفس الطريقة التى أديرت بها فى الـ ٣٠ سنة الماضية أو فى العام الماضى.

المسألة الثانية أو النقطة الثانية وأعتقد أنها فى غاية الأهمية، هى مسألة النظام السياسى المقترح، نحن أمام نظام رئاسى، شبه رئاسى، نظام مختلط، نظام مختلط أقرب للبرلمانى، وهنا أتصور إذا كان رأيى الشخصى وأكيد سيكون مطروحاً للنقاش داخل اللجنة، هو أن النظام الأمثل لمصر هو نظام شبه الرئاسى أو الرئاسى، لكن من المهم أن نتفق على قاعدة منهجية فى غاية الأهمية حتى لا نقع فى الارتباك الذى أرى أنه كان

موجوداً فى نصوص الدستور القديم، أن البعض يتصور أن النظام الأمثل هو أن يأخذ أسوأ ما فى النظامين، أسوأ ما فى النظام البرلمانى وأسوأ ما فى النظام الرئاسى، وبذلك نكون عملنا شيئاً جيداً، الحقيقة غير ذلك نهائياً، بالعكس عندما تكون متسقاً مع نظام له ميكانيزمات وآليات محددة هذا بالعكس ممكن أن يساهم فى تقدم هذا البلد ووضع القواعد التشريعية والقانونية التى تساعد على تقدمه، وبالتالى فى هذا الإطار إذا ارتضينا، وهذا كان جزءاً من الخلل الذى كان موجوداً فى الدستور السابق، أنه إذا ارتضينا أن رئيس الجمهورية يأتى بالانتخاب من الشعب أنت أمام نظام رئاسى أو شبه رئاسى، إذا ارتضيت أن الرئيس ينتخب من البرلمان أنت أمام نظام أقرب إلى النظام البرلمانى أو المختلط. لا توجد تجربة ديمقراطية واحدة فى العالم، كل دول أمريكا اللاتينية أو فرنسا أو الولايات المتحدة، إذا أخذنا أمريكا الجنوبية وهى فيها أشياء مماثلة لنا، كل هذه النظم نظم رئاسية لأن الرئيس يأتى انتخابه من الشعب، وبالتالى لن يكون منطقياً ولن يكون متسقاً مع القواعد المعروفة فى كتابة الدساتير أن تنتخب رئيس جمهورية من الشعب انتخاباً حراً مباشراً وتأتى وتقول أريد أن أعمل نظاماً مختلطاً أو نظاماً أقرب إلى النظام البرلمانى، هذا لا يستقيم فى واقع الأمر، وبالتالى التحدى الذى أراه فيما يتعلق بمسألة النظام السياسى الجديد، والمقترح ليست تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية الموجودة فى النظم الرئاسية الديمقراطية، وليس النظام الاستبدادى الذى كان موجوداً طوال الـ ٣٠ سنة، لا يجب أن يقاس عليه، لأن الذى كان موجوداً فى مصر لا علاقة له بقواعد النظم الرئاسية، التحدى المطروح فى النظم الرئاسية وهذا ما غاب عنا ورأيي أننا نركز أكثر على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية أكثر من الفصل بين السلطات وتوازن السلطات، ليس مثل السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية لا تتغول على السلطات الأخرى وتحديداً السلطة القضائية والسلطة التشريعية، إذا اخترنا النظام الرئاسى، فهذا يجب أن يكون التحدى الأول، والتحدى الثانى هو أن يكون هناك توازن حقيقى بين السلطات، بحيث إن رئيس الجمهورية هو الذى يعين النائب العام وغيرها من الصلاحيات التى تجعله يتدخل فى شئون سلطات أخرى وأيضاً قضية المساءلة، إذا اخترنا توجه النظام البرلمانى أو النظام المختلط فهنا فى هذه الحالة فإن آلية انتخاب رئيس الجمهورية لن تكون عبر الانتخاب من الشعب، فى تركيا حالياً هناك جدل حول الدستور الجديد

وجزء من محاولات رئيس الوزراء لأنه ليس له الحق فى الترشح أكثر من ذلك لأن له ٣ مدد كرئيس وزراء وأنهم يريدون أن يتحولوا إلى نظام شبه رئاسى فأول شىء يفكرون فيه أن الرئيس ينتخب من الشعب وليس من البرلمان باعتبار أن هذه مصدر شرعية للرئيس المنتخب .

إذن هذه قضية ستكون محل حوار ومحل جدل ولا يجب فيها أن نتعامل مع النظام السياسى الأمثل لمصر بمنطق من كل بستان زهرة، ونعمل خلطة غير سحرية تؤدى بنا إلى نظام مشلول لا تعمل فيه أى مؤسسة، وأنا أشارك حضراتكم، وهذا كلام جميعاً نقوله ونكتبه ونتفق عليه، أننا فى مصر لا نقبل بأن يكون هناك نظام استبدادى، وتخوفات الناس مشروعة من أن يكون هناك نظام استبدادى فى مصر، لكى أنا لدى تخوف أكبر من أن يكون عندى نظام فاشل فى مصر كل مؤسساته لا تعمل ويكون عندى رئيس صورة أو هناك مؤسسات أو سلطات لا تعمل بشكل فيه حد أدنى من الكفاءة، ولا توجد عملية مساءلة وهذا خطر حقيقى، لأنه فى منطقتنا العربية وفى التوقيت الحالى نحن أمام خطر اللادولة والنظم الفاشلة وحالات التحلل الكامل أو شبه الكامل، فعلينا أن نبنى نظاما أيضاً فعالاً وليس فقط نظاماً ديمقراطياً، نظام ديمقراطى أولاً ونظام فعال ثانيا.

القضية الثالثة والأخيرة هى تتعلق بالقضايا الخلافية، القضايا التى ستثير جدلاً داخل اللجنة العامة وأيضاً بالتأكيد داخل لجنة نظام الحكم، منها على سبيل المثال نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وهنا الأسئلة المطروحة هل نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين هل هى هدف أم وسيلة؟ هل الهدف هو تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومبدأ العدالة الاجتماعية الذى أكدتم عليه سيادتكم وأكد عليه سيادة الرئيس، أيضاً الآن، مقرر اللجنة فى تعقيبه على مسألة الحقوق الاقتصادية وعلى مسألة العدالة الاجتماعية؟ وأعتقد أنه مهم جداً الكلام الذى ذكره السيد عمرو صلاح ومهم أن نتفاعل معه وهى الدساتير فى الدول النامية، دساتير الدول التى عملت تحولا من بلدان الجنوب مثلنا، علينا أن نتفاعل معها ونرى التأكيد على قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كيف يكون حاضراً فى هذا الدستور، وهنا أفتح قوساً لأن هذه قضية ستكون مفتوحة للجدل، نحن اجتهدنا فى الستينيات أن يكون وسيلة تحقيق العدالة الاجتماعية هى الـ ٥٠٪ عمال

وفلاحين لكن هناك بلاد كثيرة من دول الجنوب وصل فيها رؤساء جمهورية ليس أناس فى البرلمان ولا فى الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور رغم قيمة وأهمية هذه الأشياء، أن رأس السلطة التنفيذية كان عاملاً وكل هؤلاء لا ينتمون إلى نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، إنما ينتمون إلى اتحادات ونقابات عمال قوية، وبالتالى التحدى المطروح ألا نصدر طوال الوقت مسألة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين باعتبار أن هذا هو المعيار الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعطاء الحقوق للعمال والفلاحين، هذه من وجهة نظرى وسيلة، الهدف هو تمكين هؤلاء والحفاظ على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، قد نجتهد فى كيفية النظر فى أن تكون هناك اتحادات عمالية قوية، كيف نجتهد فى أن الدستور مثلاً كان يقول ألا يوجد حزب على أساس طبقى، أنا غير مقتنع بهذه الحكاية، لكن أن تكون أحزاب عمالية كما هو موجود فى بلاد أخرى، قد نرى أن هناك وسائل أخرى تحقق هذا الهدف غير موضوع الـ ٥٠٪، هل أطمع فى دقيقة واحدة أو دقيقتين .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا مانع من ذلك .

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة) :

القضية الأخرى وهى قضية الانتخابات، بشكل سريع مسألة الأجهزة الرقابية من الذى سيعين القيادات الموجودة فيها، دور المحليات، مسألة اللامركزية، قضية الباب الخاص بالأحكام الانتقالية، قضية عدم جواز محاكمة المدنيين أمام المحاكمة العسكرية ونحن تناقشنا فى هذا الموضوع وأرى أن الروح إيجابية جداً فى هذه المسألة، وإن شاء الله نصل فيها إلى حل قاطع، مسألة الكوتة للمرأة، وأختم بقضية قانون الانتخابات. هناك وجهتا نظر، وهنا الدكتور السيد البدوى وأعتقد الدكتور محمد أبو الغار هما مع نظام القائمة، أنا مع نظام انتخابى قوامه الثلثان فردى والثلث قوائم لكن على مستوى المحافظات، وأكيد أن لكل منا رؤية أو فلسفة وراء هذا الموضوع سوف تطرح فى النقاش داخل لجنة نظام الحكم بمعنى أى النظم أمثل لنا، ولا أحد يبحث عن مصلحة فردية ولا مصلحة حزبه السياسى فقط، نريد أن تكون الأحزاب موجودة

ومؤثرة، لأن قوام العملية الديمقراطية هى الأحزاب، وبالتالى هل النظام الفردى الذى يمكن أن يكون مطعما بقوائم أفضل أم نظام بالكامل قوائم؟ أعتقد أن هذه أيضاً من القضايا المهمة التى ستحتاج منا إلى مناقشة متعمقة حتى نصل فيها إلى رأى نتوافق عليه، إن شاء الله قبل أن نصل إلى حضراتكم، اللجنة سوف تجتمع غداً الساعة ١٢ ظهراً، وإن شاء الله سنستكمل عملنا فى الفترة القادمة وكل جديد سوف نعرضه على حضراتكم للنقاش وأشكركم شكراً جزيلاً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للدكتور عمرو الشوبكى .

قبل أن أعطى الكلمة للدكتورة هدى الصدة المقرر للجنة الحقوق والحريات، أذكركم أن هناك حداً زمنياً لعمل اللجان النوعية هو ثلاثة أسابيع لإنهاء عملها وتقديم تقريرها، إنما سيكون هناك تقرير إنجاز باستمرار، فلتتفضل السيدة الدكتورة هدى الصدة .

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات) :

بداية ، أحب أن أعبر عن سعادتى اليوم بعد استماعى إلى آراء الزميلات والزملاء الأعزاء أنا استبشرت خيراً ، اليوم الجميع تحدثوا عن قيم أساسية فى الدستور عن الحق وعن العدل وعن المساواة ، وفى هذا الإطار أحب أن أعبر عن بعض الأفكار التى أحب أن أشارككم فيها وأضم صوتى إلى كل من تحدث عن الحقوق الحاكمة لهذا الدستور ، الحق فى التعليم لكل مواطن ومواطنة ، الحق فى الصحة لكل مواطن ومواطنة ، الحق فى حرية الاعتقاد لكل مواطن ومواطنة ، أيضاً أضم صوتى إلى كل من تحدث عن ضرورة النص على التزامات الدولة فى هذا الدستور ، التزام لضمان حق التظاهر السلمى وحق التعبير عن الرأى والحق فى الكرامة ، ضرورة ضمان سيادة القانون ، هناك نقطة هامة جدا هى حق المواطن فى المثول أمام قاضيه الطبيعى وعدم المثول أمام المحاكم العسكرية ، كلها آراء أنا أقدرها وأرى أنها مهمة .

أنتقل بسرعة إلى تقريرى عن عمل اللجنة ، وأنا سأتحدث عنه فى ثلاث نقاط :

اللجنة بداية تحدثت عن أمور إجرائية وتقسيم عمل ونحن بصدد بابين فى هذا الدستور باب الحقوق والحريات وباب سيادة القانون ، عندنا ٣٩ مادة ، واتفقنا على تقسيم العمل على الأسبوعين القادمين والتقدم بمشروع أولى للجنة الموقرة لمناقشة هذا التصور .

اتفقنا أيضاً على الاستعانة بالخبراء فى موضوعات محددة لكى يحضروا معنا الجلسات ويبدون آراءهم المتخصصة فى أمور تناقش من قبل اللجنة ، هذا على مستوى التنظيم .

تحدثنا فى موضوعين أساسيين ، تناقشنا باستفاضة فى الديباجة وفى مقدمة المشروع ، وكان هناك اتفاق بأنه لابد من الإشارة إلى ثورتى الخامس والعشرين من يناير والموجة الثانية من الثورة فى ٣٠ يونية فى الديباجة لهذا المشروع ، لأننا يجب أن نعبر عن اللحظة التاريخية التى نكتب فيها هذا الدستور ، وتكون واضحة للجميع ، كان هناك اتفاق على هذا الأمر ، اتفقنا أيضاً على أن هناك مبادئ أساسية يجب أن تذكر بشكل واضح فى الديباجة ونؤكد عليها قيم الحق والعدل والمساواة ، هذه جميعها أمور أساسية ويجب أن يشار إليها بشكل واضح فى الديباجة ، لأن هذه الديباجة تعبر عن روح الدستور ، كما ترون حضراتكم وكما تحدث الأستاذ سلماوى رأت اللجنة بشكل عام أن كتابة هذه الديباجة مهمة ، قد نبدأ بها ولا نتركها للنهاية ، وستعمل اللجنة على تقديم مقترحاً لحضراتكم يشارك فيه كل أعضاء اللجنة ، ونحن يشرفنا بأن يكون معنا فى اللجنة الشاعر الكبير الأستاذ سيد حجاب والكاتب الكبير الأستاذ محمد سلماوى ، فسوف نتقدم لحضراتكم إن شاء الله فى بأسرع وقت ممكن بتصور عن الديباجة، هذا هو الموضوع الأول .

الموضوع الثانى ، الذى تناقشنا فيه ، كانت مناقشة عامة عن الحقوق والحريات وكان معنا الأستاذ ناصر أمين، وتحدث معنا عما تحدث به مع حضراتكم عن الحقوق التى لا يجب المساس بها وهى الحقوق المقدسة ، وفرق لنا ما بين نوعين من الحقوق وتحدثنا عن موضوعات كثيرة ، تحدثنا عن فكرة وجوب إدراج نص صريح يؤكد على الالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، وتحدثنا أيضاً عن فكرة العدالة وكيف نحقق العدالة فى المرحلة التى نمر بها ، كان هذا عرضاً سريعاً لما تمت مناقشته فى اللجنة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للسيدة الدكتورة هدى الصدة .

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة) :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، الأخوة والاخوات لن أختبر صبركم بكلام طويل وسوف أكون موجزاً .

لجنة الصياغة لم تبدأ عملها بعد ، وهى بطبيعة الحال تنتظر ما يرد إليها من إنجازات اللجان الفرعية الأخرى ، أتصور أننا لن نحصل على كثير من المخرجات من هذه اللجان قبل أيام ربما تصل إلى أسبوع ، على كل حال سوف نبدأ العمل بمجرد أن تصل إلينا إنجازات اللجان الأخرى .

مسألة الصياغة ، مسألة صعبة وحساسة وإجادة النصوص أمر جوهرى ، لابد أن تكون النصوص موجزة ، ولابد أن تكون فصيحة وبليغة ، ولابد أن تكون خالية من الإنشائية المفرطة والركاكة والتكرار والتضارب ، هذا أمر نتوخى الوصول إليه بالاستعانة بكل الإمكانات المتاحة من أعضاء هذه اللجنة الموقرة ومن أعضاء لجنة الخبراء العشرة ومن غيرهم من الخبراء ، وقد تفضل السيد الأستاذ عمرو موسى صباح اليوم بتحرير خطاب إلى جامعة عين شمس لأننا نعلم أن بها متخصصين فى علم النص والأسلوبية ، القصد من هذا كله، أنه بقدر ما نحرص على أن تتضمن المادة الأولى من هذا الدستور الإشارة الواضحة إلى عروبة مصر وأن مصر جزءاً من هذه الأمة المجيدة عليها أيضاً، وعلينا نحن أن نظهر هذا الوجه المشرق من خلال دستور تتبدى فيه عروبة مصر بصياغة لائقة خالية من العيوب التى طالما تأذينا منها فيما سبق .

بالنسبة للمجال العام ، فى نصف دقيقة أريد أن أؤكد على ثلاثة موضوعات تشغل ذهنى دائماً :

الموضوع الأول ، هو موضوع الماء ، وعنوان الماء فى مصر هو النيل ، الذى يجب أن نوضح فى الدستور بجلاء حرصنا المفرط على أمنه وعلى عطائه وعلى نقائه ، والكلمة الأخيرة توصلنا إلى التلوث ، وأنا بصفتى طبيباً أقول إن شقا كبيراً مما يعانيه هذا الوطن من الأمراض الخطيرة راجع إلى تلوث المياه .

الأمر الآخر فى قضية المياه ، هو ضرورة أن تسعى مصر بكل طاقتها إلى أن تستكشف الموارد البديلة الأخرى حتى تكون مصدر حياتنا وهو النيل مدعوماً باحتياطات كافية، حينما يكون هناك نقص أو شىء من هذا القبيل تكون الدولة فى أمان .

النقطة الأخيرة ، فى موضوع الماء ، هى مرتبطة بنظام الرى ، مصر تحتاج إلى نظام رى حديث ، عندنا ٨٥ ٪ من المياه التى تغمر أراضينا الزراعية تذهب هباءً ، وإذا وصلنا إلى حل لتوفير ما نفقده دون طائل من هذه المياه نستطيع أن نزيد هذه الرقعة الزراعية بقدر ما نوفر من هذه المياه المهدرة .

الموضوع الثانى ، هو موضوع التعليم :

التعليم كلنا نعلم مشاكله وتحدثنا فيها طويلاً، والأستاذ معتمر أمين قال كلاماً نفيساً جداً عن البحث العلمى أؤيده فيه ، ولكن أريد أن أقول إن التعليم عندنا يحتاج إلى أن يمتد رأسياً لأعلى ولأسفل ، أسفل إلى الطفولة من السنة الأولى من العمر إلى السنة السادسة ، هذه هى المرحلة السنية التى تولد فيها مقدرة الطفل على الابتكار والإبداع ونمو العقل ومهاراته تكتسب فى الأساس فى هذه المرحلة ، وتقدم الأمم يقاس بمدى اهتمامها بهذه المرحلة السنية التى كثيراً ما تسقط من الحساب عندنا.

أما الامتداد رأسياً إلى أعلى فمجاله التعليم بعد الجامعى، فى قضية البحث العلمى الاستثمار فى العلم يعطى عوائد أكبر من أى نوع آخر من الاستثمار ، وأثمن سلعة الآن فى هذا العالم هى إنتاج المعرفة الجديدة ، إذا كنا سنهتم بالبحث العلمى ونهتم بتطوير المعرفة الجديدة والتكنولوجيا المنتجة للسلع والخدمات هنا العائد والأموال وهنا الثروة الجديدة التى يمكن أن تضاف إلى ثروات هذا الوطن .

الموضوع الثالث ، هو الطفل ، وأنا أشرت إليه فيما سبق، وهناك كلام كثير يتعلق بماذا يتعين علينا أن نفعل لأطفالنا ، وسوف تكون محلاً لمداخلات أخرى ، إن شاء الله ، شكراً جزيلاً ، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للسيد الدكتور عبدالجليل مصطفى.

انتهى الآن الجزء الخاص بتقارير المقررين ، يبقى موضوع أريد أن أشير إليه وإلى أهميته وهو الذى تكلم فيه الأخ محمد عبد القادر والأستاذ محمد سلماوى وهو موضوع المصريين فى الخارج ، ونحن سنرتب لقاءات مع عدد من المصريين فى الخارج الذين يجرون الاتصال بنا أو ببعضنا أو بعدد منا فى المكتب وغيره لكى نضبط نصاً من النصوص داخل مشروع الدستور .

أخيراً ، الاجتماع القادم إن شاء الله الساعة الثالثة يوم الأربعاء القادم ، أمامنا أسبوع كامل سيتم التركيز فيه على عمل اللجان ، وكلنا فى اللجان من الساعة ١١ : ٢ ومن الساعة ٣ : ٦، ست ساعات عمل كلنا سنشارك فيها ، أرجو أن نركز على العمل ، لا توجد مناقشة عامة فى اللجان ، المناقشة العامة هنا، سنبدأ بمادة مادة وبالإحالات ، إحالة هذا الجزء من الدستور إلى اللجنة المعنية ونبدأ بمناقشة المواد، وأنا رأيت البعض من إخواننا وتكلم معى بأنه إذا كان عندهم ٤٠ مادة بها ٣٦ مادة ليست بها مشاكل يتم الإعلان عنها ويبلغ بها ، ثم يناقشون الثلاث أو الأربع مواد الأخرى يحيلون ما ينتهون منه إلى اللجنة العامة ، وطبعا نريد أن نعمل على الديباجة، وعندنا من أصحاب القدرة على الكتابة والإبداع فى هذا طبقاً للمبادئ التى تكلمنا فيها اليوم، ابتداءً من الخميس سنبدأ بالمناقشات فى اللجان الفرعية، اللجنة العامة ستجتمع مرة واحدة فى الأسبوع إلا إذا احتجنا أكثر من ذلك سنبلغ لأى سبب من الأسباب، إنما حتى الآن لا نجد أى سبب يدعونا إلى أن نجتمع أكثر من مرة .

نحن الآن انتهينا من اللائحة والترتيبات انتهت، واللجان انتخبت، وتقسيم الأبواب المحالة إلى اللجان جاهزة ، أمامنا العمل من الغد إن شاء الله ، أمام كل لجنة ثلاثة أسابيع لتنتهى إلى توصيات محددة بالنسبة

للمواد التى لديها ، نرجو من الله التوفيق ، وبمشيئة الله سنطلق من الآن عجلة العمل ، وترفع الجلسة، وشكراً.

(انتهى الاجتماع الساعة السادسة مساءً)

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع.

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى